بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

انواع التشريع / الدستور

انواع التشريع

يقسم التشريع الى ثلاثة انواع

١. التشريع الاساسي (الدستور)
٢. التشريع الرئيسي (القانون)
٣. التشريع الفرعي (الانظمة والتعليمات)

اولا التشريع الاساسي (الدستور)

وهو التشريع الذي يحتل قمة الهرم في النظام القانوني في الدولة ، ويسمى الاساسي لانه يرسي الاسس والقواعد العامة التي يقوم عليها بناء الدولة فتكون نصوصه عادة بصيغة مبادئ عامة تحدد القيم الاساسية والاطار العام للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

- **ماهو الدستور**
- الدستور عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم السلطة من حيث مصدرها وطريقة تداولها والعلاقة بين الحاكم والمحكومين .

وينظم الحقوق والحريات الاساسية ويعد القانون الاساسي للدولة ولا يجوز سن اي قانون يخالف او يعارض الدستور وبتجديد اكثر يعرف الدستور نوع الحكومة التي سيتخذها البلد ادوار الحكومة كما يحدد الاجراءات الاساسية التي يتبع بموجبها انتخاب الحكومة اي ان الدستور يعرف حدود عمل الحكومة او الاشياء التي ينبغي على الحكومة ان تفعلها للناس ، كما يحدد الدستور النشيد الوطني للبلاد والعلم وعادة ما يحدد الاشخاص الذين يمكنهم ان يصبحو مواطنين وما هي الدور الاقليمية للبلاد وكذلك يحدد الدستور في بعض الاحيان اللغات الرسمية والديانات .

- **متى تكتب البلدان دساتيرها**

يكتب الدستور عموما بعد وقوع تغييرات اجتماعية سياسية جسيمة في البلاد ، ليعكس تطلعات الشعب الجديدة على سبيل المثال كتب دستور جديد في الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء حرب الاستقلال عام ١٧٨٣ وامت اندنوسيا بكتابة

دستورها بعد استقلالها عن هولندا عام ١٩٤٥ وفي بلدان اوربا الشرقية بمرحلة ما بعد الشيوعية .

- **<u>مميزات الدستور الجديد</u>**

١. يضمن المساواة بين جميع المواطنين امام القانون

الجميع سواسية امام القانون ولا يحق لاية مجموعة ان تخرق حقوق الاخرين ولا يحق لاي فرد او مؤسسة ان يملك الصلاحية للحكم بشكل عشوائي او تصادر حياة وملكية الاخرين او يحدد حريات ابناء الشعب .

٢. يجب ان يكون الدستور شفاف .

يجب ان تتسم القوانين وعمليات صياغتها بالشفافية اذ يجب ان يسمح للشعب بالوصول الى المعلومات المتعلقة بكيفية صنع القوانين واصدارها وماهية القوانين ولابد ان تعلن كل القوانين امام الملاء وكما يجب ان يكون بامكان المواطنين اتباعها اي يجب ان لا تطلب القوانين الشيء المستحيل .

٣. يجب ان لا تكون القوانين الجنائية ذات اثر رجعي .

بمعنى ان لا يعاقب شخص لقيامه بعمل لم يكن شرعي حيث ارتكابه انذاك اما جرائم الحرب او الجرائم ضد الانساسية فهي غير شرعية على الدوام وان قال مرتكبوها انه حينما قامو بها بذلك لم يكن عملهم منافيا للقانون انذاك ، كذلك لا يفضل شخص او سجين او يحرم من الحياة او الحرية او الملكية ، ما لم يتم ذلك على وفق القانون الذي ينطبق دون الاستثناء . وان الحكومة ذاتها خاضعة للقانون وان مسؤوليتها يمكن ان يعاقبو على وفق القانون اذا ما خالفوه وبقوة .

٤. يجب ان يتضمن الحقوق الفردية ويحميها .

تحدد الدساتير بعض الحقوق الاساسية التي لابد من ضمانها للشعب فلكل شخص بغض النظر عن العرق او الدين او الجنس حقوق اساسية يجب على الدولة ان لا تلبه اياها دون مسوغ قانوني لذلك ومن الضروري النص على هذه الحقوق والحريات في الدستور من اجل حمايتها ضمان عدم تجاهلها او مصادرتها وعادة ما تشمل هذه الحقوق الامور الاتية

- الحق في حرية التدين
- الحق في حرية التجمع والحق في التعبير عن الراي
- الحق في الحرية من الاعتقال العشوائي والتعذيب
- الحق في الحصول على محاكمة عادلة
- الحق في حرية المناقشة والتعبير عن الاراء او الكتابة في وسائل الاعلام
- الحق في حرية التنقل او الهجرة

- الحق في تكافؤ الفرص لكسب العيش او العمل او التعليم
- الحق في التملك او في الاتجار

٥. السهولة والوضوح في الدستور

يجب ان يكتب الدستور بلغة واضحة وصريحة على نحو يمكن لاي شخص متعلم من فهم مبادئ ولا يكون معقدا او طويلا على نحو يصبح المواطنين غير قادرين على فهمه .

ويحتوي العديد من الدساتير على ديباجة تصف مبادئ الدستور الاساسية واهدافه وهي مقدمة تعريفية للدستور .

٦. تعامل الدستور مع المبادئ الاساسية

يجب ان يتعامل الدستور مع المبادئ الاساسية التي توجه الحكومة على المدى البعيد حتى يكون الدستور فاعلا جدا حينما يتصدى للمبادئ الاساسية التي ترشد الحكومة وتوجهه على المدى البعيد وليس هناك داع لان يكون الدستور طويلا جدا او معقدا او ينظم العديد من الشؤون او ان يتنازل عن بعض القضايا السياسية او القانونية قصيرة الامد وبدلا عن ذلك فان مثل هذه القضايا يمكن التعامل بها من خلال قوانين تصدر لتجسيد مبادئ الدستور .

٧. يجب ان لا يكون الدستور سهل التغيير

حالما تتم المصادقة على الدستور يجب عدم تغييره بعدئذ على نحو متكرر اذ ان قيمة الدستور تكمن في مصدرته ضمان استقرار حكومي طويل الامد لا في الحصول على مكاسب انية قصيرة الامد حتى وان بدت احدى السياسات حكيمة في الوقت الراهن فلابد من التاكد انها ليست منافية للدستور وانها لا تخرق المبادئ العامة للديمقراطية .